تجارب الدول النا مية في إنشاء
الإستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية
(حق المؤلف في الإستراتيجيات الوطنية)
مني تمام

تجارب الدول النا مية في إنشاء الإستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية (حق المؤلف في الإستراتيجيات الوطنية)

مني تمام

حقوق الملكية الفكرية هي أداة الإبداع والإبتكار الحقيقية للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية للبلدان الحضارية والنامية على حد سواء وصولاً إلى تحقيق العدل , فأنظمتها الفعالة والمصممة جيدًا والمتوازنة تعزز الابتكار والنمو والاستثمار , وتدعم الاقتصاد المحلي والعالمي لأنها ذات طابع دولي للأنشطة المبتكرة والإبداعية, فعلقتها مع التنمية الإقتصادية علاقة قوية , لأن الملكية الفكرية تخلق بيئة مواتية للإبداع والابتكار القادرة على تحفيز التنمية الاقتصادية, فعلى سبيل المثال : في عام ٢٠١٨ ,فإن خمسة من الاقتصادات العشرة الأولى في العالم -من حيث الناتج المحلي الإجمالي – قد إحتلت مكانًا بين الاقتصادات العشرة الأولى من حيث درجات مؤشر الملكية الفكرية في نفس العام . ونظراً لتعرض حقوق المؤلف (أفراداً ودولاً) في هذا العصر التكنولوجي للإنتهاك من آخرين , فقد تتطلب الأمر من الدول بذل جهود لبناء إستراتيجياتها الوطنية للحماية الفكرية للمؤلفين ولمؤسساتها وتعديل قوانينها لتتمكن من خماية حقوقها الفكرية وإستثمار عوائدها ، فالإنضمام إلى قوانين الحماية غير كاف للحصول على نظام حقوقي حيوي يمكنه دفع عجلة التنمية, ولذلك يحتاج الأمر إلى استيعاب قيمة الحماية الفكرية بالتزامن مع إبداع أنظمة وآليات قادرة على الاستفادة من عوائدها

وقضية البحث المستهدفة في هذه الأوراق والمحددة حدودهاالمكانية البلدان النامية (جمهورية مصر العربية ودولة نيجيريا) ونطاقها الزماني يتمثل في هذا العصر المعقد والتراكب وسوف نتبع منهجاً بحثياً متوافقاً مع معاني ودلالات القضية المستهدفه دراستها دراستها (الإسترا تيجيات الوطنية للملكية الفكرية وحق المؤلف فيها) ذات علاقة وطيدة بالقضايا القانونية والإجتماعية والإقتصادية والإنسانية ,أي منهجاً يعتمد على الإبداع

في التفكير النقدي والإستقراء العالي المستوى المستمد من التجربة العمرية والحدس الشفاف, وبالتالي نتمكن من الإستيعاب وفهم وتسليط الضوء على التحديات التي تمتع إنشاء نظام فعال لحقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية وفي مصر العربية وتمنعها من تعزيز تنميتها المستدامه وفهم مصطلح عدم كفاية قوانين الحماية الفكرية إضافة إلى معرفة تأثير العوامل المصاحبة , وكذلك معرفة الآليات التي توفرها إستراتيجيات الدول وتشريعاتها الوطنية لحماية حق إبداعات وإبتكارات المؤلفين , ومدى توافرها مع المعايير الدولية .

بإختصار : من خلال الإستيعاب والفهم وإستعراض التساؤلات ومن الدروس المستفاده لتجارب الدول في هذا المجال نجد أن قضية حماية الملكية الفكرية ذات أهمية قصوى في إقتصاد الدول وأمنها القومى وقواها الشامله ,إضافة إلى تعزيز التنمية المستدامه.

وسوف نستعرض موضوعنا الرئيسي من خلال المحاور التاليه:

المحور الأول : الملكية الفكرية وقانونها الناظم .

المحور الثاني : الإستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية للدول .

المحور الثالث : : حق المؤلف (أفراداً ومؤسسات) في الإستراتيجيات الوطنية المحور الرابع : الدروس المستفادة من التجارب السابقه و الإستنتاجات والتوصيات .

وسوف نستعرض موضوعنا الرئيسي من خلال المحاور التاليه:

المحور الأول : الملكية الفكريةintellectual property وقانونها الناظم .

بإختصار :

قضية الملكية الفكرية هي في جوهرها منظومة متكاملة شاملة تجمع أصحاب المصلحة (المؤلف والناشر والممول والموزع والمستهلك) , يتركز هدفها الأساسي في عملية تنظيم وأدارة حقوق الطباعة والنشر وحماية حقوق المؤلفين من الإنتهاكات وعميات التزييف والقرصنه على إبداعات وإبتكارات المبدعين إضافة إلى خلق توازن بين القيود المفروضة على الأعمال

الإبداعية بموجب قانون حماية الفكرية وسهولة وصول الجمهور إلى المعرفة والتكنلوجيا أي تحقيق التوازن بين المنفعة الخاصة لأصحاب العمل الإبداعي والمنفعة العامة لرفع سوية الجمهور المعرفية والتكنولجية .

أولاً : تعريف الملكية الفكرية: وفقاً للمنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO) فإن (الملكية الفكرية تشير إلى إبداعات العقل - كل شيء سواء كان ينتمي إلى المصنفات الفنية أو الاختراعات أو برامج الكمبيوتر أو العلامات التجارية وغيرها من العلامات في المجال التجاري).

والمنظمة العالمبة للملكية الفكرية هي المحفل الدولي للخدمات والسياسات العامة والمعلومات والتعاون الدولي للحماية الفكرية وتتمثل مجموعات إبداعات العقل البشري في (الإختراعات والمصنفات الأدبية والفنية والتصاميم والشعارات والأسماء والصور المستخدمة في التجارة), وهي منظومة حقوقية في جوهرها تتضمن مجموعة من القضايا الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية ,وبالتالي فإنها توفر تنظيم وحماية منتجات المؤلفين الإبداعية حتى يتمكن أصحابها من كسب الاعتراف بالحقوق أضافة إلى العوائد المالية الناتجه من ابتكارهم و اختراعهم, وبالتالي فإن منظومة الملكية الفكرية ترسي دعائم التوازن العادل بين مصالح المبتكرين الخاصة ومصالح الجمهور العامه وصولاً إلى خلق بيئة صالحة تساعد على ازدهار الإبداع والابتكار.

لكل بلد قانون للحماية الفكرية: الغرض من القانون هو تشجيع إنشاء المنتجات الإبداعية الفكرية, ولتحقيق هذا فيمنح القانون المؤلفين (أفراداً وشركات) حقوق ملكية المعلومات والمنتجات الفكرية التي يبدعونها لفترة محدودة من الوقت.

وتسن البلدان عادة قو نينها لحماية الملكية الفكرية لسببين رئيسيين (١) إضفاء الطا بع القانوني على الحقوق المعنوية والمالية للمبد عين والمبتكرين في إبداعا تهم وابتكاراتهم، با لتوازن مع حق الجمهوور في النفاذ إلى تلك الإبداعات

والإبتكارات (٢) تشجيع الإبداع والإبتكار لما فيه ذلك من إسهام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية (المصدر WIPO):

ثانياً : أنواع الملكية الفكرية : من الطبيعي أن يمنح القانون المؤلف المبدع حقًّاً حصريًا في استخدام إبداعه لفترة زمنية معينة, وفيما يلي ملخصاً لأنواع حقوق الحماية الفكرية الممنوحة للأشخاص على إبداعاتم .

وفق WIPO فإن أنواع الملكية الفكرية هما (١) الملكية الصناعية و(٢) حق المؤلف:

(١) تتخذ الملكية الصناعية أشكالاً ًمثل : براءات الإختراعات او التصاميم الصناعية ذات الإبداعات الجمالية المتعلقه بمظهر المنتجات الصناعية (العلامات التجارية وعلامات الخدمة وتصاميم الدوائرالمتكاملة والأسماء او التسميات التجارية او البيا نات الجغرافية والحما ية من المنافسة غير المشروعة

بموجب اتفاق لاهاي بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية ، وهي معاهدة تديرها WIPO-administered treaty يوجد إجراء للتسجيل الدولي, و للتأهل للتسجيل ، تشترط القوانين الوطنية للدول الأعضاء في WIPO أن يكون التصميم جديدًا, والتسجيل للحصول على حق التصميم الصناعي مرتبط بمنح البراءة.

حماية الإختراع تمنح حقا احتكاريا في إستغلال فكرة،ّ لمدة قصيرة، (٢٠ عام) ويجب أن تكون الحماية معروفة لدى الجمهور, من خلال إخطار رسمي بأن اختراعا ما موصو ًفا وصفاً تاماً يملكه شخص معين لعدد محدد من السنوات . أي لابد من الكشف للجمهور عن الإختراع الذي يحظى بالحماية في سجل رسمي.

(٢) حق المؤلف في التصنيفات الأدبية والفنية (أنظر لاحقاً المحور الثالث).

ويترتب على هذا الفرق الأساسي بين الإختراعات و المصنفات الأدبية و الفنية أن الحماية القانونية الممنوحة لكل منهما تختلف أيضا.

ثالثاً : تحديات الملكية الفكرية في البلدان النامية Developing Countries:

حقوق الملكية الفكرية (IPRs) تعزز الإبداع والابتكاروتدعم التنمية المستدامه للدول . وفي البلدان التي تتعاظم فيها عمليات الفساد قد عجزت عن تسخير القدرات الكامنه في منظومة الملكية الفكرية وبالتالي أعاقت التنمية فالأمر يتطلب من المشرعين وواضعي السياسات فهم العوامل التي تعيق الحماية الفكرية , واتباع نهج شامل قادر على معالجة التحديات الناتجة عنها والتي تتمثل في:

(١) تحديات عدم كفاية تشريعات حقوق الملكية الفكرية و(٢) تحديات العوامل المصاحبة التي تشمل(شبكة الإنترنت ،والتكنولوجيا والإنفاذ القانوني ، والتمكين المالي ، والوعي المجتمعي ، والافتقار إلى الحماية الفكرية) .

(١) عدم كفاية التشريعات Insufficient legislation :عدم توافقها مع المعايير الدولية الحاسمه ومع المعاهدات الدولية وعدم تكيفها مع التقدم المعرفي والتكنولجي وضعف غرامات إنتهاكات الحماية الفكرية .

(٢) التحديات المصاحبه Accompanying challenges:

١- شبكة الأنترنيت : يتمثل تأثيرها على الملكية الفكرية الرقمية فيإنعدام الحواجز الطبعية , أخطار سهولة التوزيع, عدم القدرة على إنفاذ قانون الحماية الفكرية , عدم الإتفاق عالمياً على تفسير قانون الملكية الفكرية , فلابد من إيجاد توازن دقيق بين حماية مصالح المبدعين وتعزيز الإبداع وزيادة المعرفة العامة.

ففي نيجريا تم سن قانون حقوق الملكية الفكرية منذ عام ١٩٨٨ ، وتم تعديله في عام ١٩٩٩ ، ولم يشمل الوسائل اللاسلكية والوسائل عبر الإنترنت.

٢- التكنولوجي Technology effect : وفق مصطلح الحماية الفكرية فإن علاقتها مع التكنولوجيا,يشير إلى كائن غير ملموس, مملوك ذو قيمة لكنه غير مادي (التصاميم والمفاهيم والبرامج والاختراعات والأسرار التجارية والصيغ وأسماء العلامات

التجارية ، فضلاً عن الأعمال الفنية) وتتمثل أخطار التكنولجيا على الحماية الفكرية في سهولة قرصنة المنتهكين وسرقة حقوقها في العلامات التجارية ، وبراءات الاختراع ، والأسرار التجارية) ، أخطاراً وجودية للأفكار .

٣- الإنفاذ القانوني legal enforcement : نشاطات إنفاذ الحقوق تصب في مصلحة المبدعين والمستهلكين والتنمية الإقتصادية من خلال حماية منتجات المؤلفين من النسخ غير المصرح به قانوناً والتملك غير المشروع وكذلك فإن عمليات التزييف والقرصنة تهدد الإستثمار والإبتكار وتهدد الاقتصادات الوطنية ، وتحرمها من تدوير رأس مالها وتقلل إيراداتها , ويرجع ذلك إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية والموارد ، وإلى النقص في الإنفاذ القضائي الفعال للحقوق, وصعوبة جمع الأدلة ، والنقص البائن في فهم المسؤولين القضائيين حول الملكية الفكرية ، وخاصة الغرامات غير الرادعة للمنتهكين ,ففي نيجيريا فإن غرامة الإنتهاك في قانون النشر لعام ١٩٨٨ تصل إلى ١٠٠ نيرة نيجيرية (ربع دولار أمريكي) و١٠٠٠ نيرة لكل نسخة دون النظر إلى الأرباح التي يحققها المنتهك .

٣- التمكين المالي Financial empowerment : وظيفة حقوق الملكية الفكرية تتمثل في حماية وتحفيز تطوير وتوزيع المنتجات والخدمات الجديدة القائمة على إستثمار إبداعات المؤلف العقلية إضافة إلى وظيفتها في تمويل الأصول غير الملموسة المملوكة للمبدعين والمحمية قانونًا من الإنتهاكات .

٤- الوعي المجتمعيCommunity awareness :الافتقارإلى ثقافة مجتمعية حول الملكية الفكرية, يؤدي إلى ضياع عوائد إستثمارالفكرعلى صاحبه ,إضافة إلى فقدان سبل العيش (آثار سلبية), وعدم تسجيل الإبداع رسمياً يؤدي إلى إنتهاك الحقوق الفكرية وبالتالي تفقد التشريعات الوطنية هيبتها .

٥- الفقر وضعف البنية التحتية الاقتصادية : الفقر يهدد الحماية الفكرية, لأن المستهلكون يشترون المنتجات المقلدة لرخصها ,

فالسعر هو عامل حاسم في اختيارات المحتاجين في الدول النامية .

٦- ضعف الإرادة السياسة حول الحماية الفكرية يضعف التنمية الشامله , لأن سياسة الحماية الفكرية هي خارطةإستخدام وإستثمار الحقوق لدعم التنمية وقد وجد قصور في صياغة إستراتيجيات الملكية الفكرية وإنفاذها في البلدان النامية نتيجة صياغتها من أعلى إلى أسفل متجنبة التشاور مع أصحاب المصلحة .

٧- إنعدام أبحاث الجودة والتسويق وضعف التمويل وغياب التعاون بين الأكاديميين والصناعه : يؤدي إلى ضعف معالجة التحديات المجتمعية .

المحور الثاني : الإستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية للدول النامية :

تعريف الإستراتيجية الوطنية للحماية الفكرية للدولة : هي خطة عمل الدولة أو الشركة لإدارة وحماية أصولها غير الملموسة, لكنها ذات قيمة .

أولاً : الجهود المصرية في دعم الحماية الفكرية :

الدولة المصرية حرصت على دمج الملكية الفكرية في سياستها وإستراتيجياتها الوطنية , بما ينعكس على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، على إعتبار أن ثلاثية المعرفة والابتكار والبحث العلمى هي الركيزة الأساسية للتنمية المجتمعية والاقتصادية, ويمكن أن نذكر الجهود المصرية كما يلي :

١- القوانين الخاصة بالحماية الفكرية وتنظيم الصحافة والإعلام :

١-١ القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢: هو القانون الأساسي المنظم للملكية الفكرية وقد جاء لاغياً لكل القوانين السابقة التي كانت تُعنى بتنظيم الملكية الفكرية:

(القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية, ,والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية, و القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حق المؤلف وغيرها, ويضم القانون رقم ٨٢ \ ٢٠٠٢ أربعة كتب رئيسية: ،

الكتاب الأول: براءات الاختراع ونماذج المنفعة، ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة، والمعلومات غير المفصح عنها.
الكتاب الثاني: العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية.
الكتاب الثالث: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
الكتاب الرابع : الأصناف النباتية.
نص القانون على أن يُعد سجل معتمد في مكتب براءات الاختراع تسجل فيه الطلبات ونماذج المنفعة وجميع البيانات ذات الصلة وباستغلالها والتصرفات التي ترد عليها وفقاً لأحكامه على النحو المبين في لائحته التنفيذية، وأن تكون مدة حماية براءة الاختراع عشرون سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة.
١-٢ قانون رقم ١٧٥ \ ٢٠١٨ حول مكافحة جرائم تقنية المعلومات: لمواجهة الإعتداء على شبكات وتقنيات المعلومات وجرائم (الانتفاع بدون حق بخدمات الاتصالات، والدخول غير المشروع على المواقع والشبكات والاعتداء على الشبكات وسلامة البيانات ونظم المعلومات والاعتداء على البريد الإلكترونى أو المواقع والشبكات الخاصة، والاعتداء على الملكية الفكرية) .
١-٣ القانون رقم١٨٠ \ ٢٠١٨ حول تنظيم منظومة الإعلام والصحافة وينص على تطبيق الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الوسائل الإعلامية والصحفية بأصول المهنة وأخلاقياتها، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.
١-٤ قانون رقم١٩٠ \٢٠٠٨ : يركز على تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية, عبر توقيع عقوبات على المحتكرين في مجال الملكية الفكرية،. .

٢- الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر بشأن الملكية الفكرية:

- **اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية: الموقعه في برن السويسرية في ١٦٨٨/٩/٩، وعدلت صياغتها في باريس في١٩٧١/٧/٢٤.**
- **الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف: الموقعه في جنيف في ١٩٥٢/٩/٦، وعدلت صياغتها في باريس في ١٩٧١/٧/٢٤ .**

- اتفاقية التسجيل الدولي للمصنفات السمعية والبصرية: الموقعه في ١٩٨٩/٤/١٨، ، وقد صدرت لائحتها التنفيذية في ١٩٩٢/٢/٢٠.
- اتفاقية مدريد: تم توقيعها في١٩٧٩/١٢/٢٣، هي اتفاقية متعددة الأطراف تهدف لمنع الازدواج الضريبي على حقوق المؤلف ، .
- اتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة: الموقعة في ١٩٨٩/٥/٢٦، ولم تدخل حيز التنفيذ بعد.
- اتفاقية روما: الموقعة في ١٩٦١ لحماية فناني الأداء، ومنتجي التسجيلات الصوتية (الفونوجرامات)، وهيئات الإذاعة . .
- اتفاقية جنيف: الموقعة في ١٩٧٠/١٠/٢٩، بهدف حماية منتجي التسجيلات ضد النسخ غير المشروع، وتسجيلاتهم الصوتية.
- اتفاقية توزيع الإشارات حاملة البرامج عبر التوابع الصناعية: تم توقيعها في بروكسل بلجيكا عام ١٩٧٤.
- قانون تونس النموذجي: الصادر عن اليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (wipo) عام ١٩٧٦، بهدف أن تستعين به الدول النامية عند وضع تشريعاتها في هذا المجال، وهو نص استرشادي للدول، ولا يخرج هذا القانون عن اتفاقتي برن وجنيف المعدلتين في صياغتهما لعام ١٩٧١.

ثانياً : التحديات أمام حماية الحقوق الفكرية المصرية:

تتمثل أبرز التحديات أمام حماية حقوق الملكية الفكرية في مصر، في الآتي:

- عدم وجود هيئة موحدة لإدارة الحماية الفكرية , وبالتالي تداخلت إختصاصات وزارة الثقافة والخارجية والإتصالات والتجارة فتشتت جهود تنفيذ قوانين الحماية
- تعاظم أخطار التزوير والقرصنه الرقمية بعد الإعتماد على التكنولوجيا التي تهدد بقاء صناعة النشر وخاصة بعد جائحة كورونا، مما أدى إلى خسائر ضخمة لصناعة المحتوى حيث بلغت

٥ أضعاف ما يصنعه المؤلفون وارتفاع الجمارك على مستلزمات الإنتاج بما يزيد الفجوة بين سعر الكتب الأصلية والكتب المقلدة.

- ضعف الاهتمام بتنمية القراءة وإنشاء المكتبات العامة، وعدم وجود قاعدة بيانات عربية عن النشر وضعف ميزانيات الدعم الثقافي وصناعة النشر.
- تراجع الوعي المجتمعي بقضية الحماية الفكرية ولدى المؤلفين أنفسهم.

ثالثاً : تطورات إعداد القانون الملكية الفكرية المصرى :

أدركت مصر أن حقوق الملكية الفكرية في جوهرها ناتجه عن أشياء عقلية غير مادية لا تقوم بالنقود كالأفكار والمخترعات كحق (المؤلف الأديب على مؤلفاته، والمخترع على اختراعه، وصاحب المصنع على الرسوم والنماذج الصناعية لمنتجاته) كذلك هي سلطات يخولها القانون لمبدع على إبداعه وكل ما ثبت له من حق على إنتاجه الفكري أيا كان نوعه وطبيعته, كما إستوعبت مصر أن الملكية الفكرية تتضمن كل ما يبتكره العقل من معلومات يمكن إدراجها في أشياء ملموسة ذات قيمة وتوفيرها بعدد غير محدود من النسخ في أماكن عبر العالم **وويمكن أن نلخص النشاطات المصرية في حماية الملكية الفكرية :**

١. إنطلاقة الإستراتيجية: بتوجيه رئاسي فقد أصدر رئيس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة متخصصة برئاسة ممثلين عن مجلس المستشارين القانونيين بمجلس الوزراء وعضوية جميع الوزارات والجهات المعنية , لصياغة استراتيجية وطنية للملكية الفكرية, وصولاً لإنشاء منظومة الحماية الفكرية المصرية والنهوض بها على الصعيدين التشريعي والمؤسسي, وتتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) ، وأجندة التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية World Intellectual Property Organization (WIPO) ، ورؤية مصر ٢٠٣٠ ، وبرنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري, ووتنبع أهمية الملكية الفكرية من أرتباطها الوثيق بالحياة اليومية مثل الأمن الغذائي والأدوية والأجهزة الإلكترونية والمعدات الصناعية والكتب والصور) , وقد أدركت

مصر أنه من الأولويات تحقيق التوازن بين حقوق أصحاب الملكية الفكرية والحقوق العامة للمصريين في النظام العام لضمان فعالية نظام الملكية الفكرية بالتزامن مع الحصول على المعرفه ونقل التكنولوجيات دون كبح الابتكار والإبداع والقدرة التنافسية.

٢- الملكية الفكرية والاقتصاد الأخضر : تعاظم دور الحماية الفكرية في دفع الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون, وقد أكدت منصة WIPO Green's platform في مؤتمر المناخ COP٢٦ على تعظيم دور الملكية الفكرية في تحفيز استخدام القطاع الخاص للتكنولوجيا التي تدعم العمل المناخي والاقتصاد الأخضر.

تتقاطع الاستراتيجية أيضًا مع الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٣٠ في مصر ، حيث تتداخل أهداف الأخيرة مع الركائز الأساسية لاستراتيجية الملكية الفكرية.

المحور الثالث : : حق المؤلف (أفراداً ومؤسسات) في الإستراتيجيات الوطنية :

حق المؤلف متعلق بالإبداعات الأدبية والفنية (الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والإفلام والمصنفات القائمة على التكنولوجيا كالبرمجيات وقواعد البيانات اإللكترونية.), ويوجد نوعين من الحقوق المحمية بموجب حق المؤلف :

(١) الحقوق المالية : وتتمثل في حصول المؤلف على مكافأة مالية مقابل أستخدام الغير لمصنفاتهم , وقد يكون المؤلف أوالمبدع هو صاحب الحقوق المالية، أو من الممكن نقل هذه الحقوق إلى واحد أو أكثر من أصحاب حق المؤلف.

(٢) الحقوق المعنوية: تتيح للمؤلفين والمبدعين حق إتخاذ إجراءات معينة للحفاظ على مصنفا تهم و حماية الرابط الذي يربطهم به , وتسمح العديد من البلدان بنقل الحقوق المعنوية .

المنظمة العالمية للملكية الفكرية قد أنشئت وفق إتفاقية دولية في عام ١٩٦٧ , قد أصدرت كتيباً إسترشادياً حول حق المؤلف والحقوق المجاورة له كدليل يشرح الأساسيات التي يقوم عليها قانون حق المؤلف وممارسته، ويصف مختلف أنواع الحقوق المحمية بموجب حق المؤلف والحقوق المجاورة، إضافة إلى

التقييدات على الحقوق. كما يتناول بإيجاز نقل حق المؤلف والأحكام المتعلقة بالإنفاذ.

يمكن أن يكون المؤلف صاحب الإبداع فرداً باحثاً ومبتكراً , أومجموعة مشاركة في الأبحاث الإبداعية أو مجموعة إعتبارية تقوم بتمويل عملية الإبداع والإبتكار .

فحقوق الطبع والنشر هي نوع من منظومة متكامله شامله هدفها الأساسي تنظيم وحماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية ,ولتحقيق التوازن بين المنفعة الخاصة المتمثلة في المؤلف وأصحاب المنفعة العامة (الجمهور الذي يحتاج إلى رفع سويته الثقافية والتكنلوجية)أي التوازن بين حماية حقوق أعمال الإبداع والإبتكارالأصلية من الإنتهاك وحصول الجمهور على المعرفة والتكنلوجيا ,بمجرد إتمام المؤلف لعمله الإبداعي في شكل ملموس من التعبير.

فحق المؤلف كما أشرنا سابقاً يتعلق بالإبداعات الأدبية والفنية (الكتب والموسيقى واللوحات والمنحوتات و الأعمال السينمائية والمصنفات ذا ت الصلة بالتكنو لوجيا كبرامج الحاسوب وقواعد البيا نا ت الألكترونية , حيث يعرف هذا الحق في بعض اللغات بعبارة معناها (حقوق المؤلف) .

وإن كان القانون الدولي يشير إلى تقارب بين العبارتين (الملكية الصناعية وحق المؤلف) فإن التمييز بينهما يعكس اختلافاً تاريخياً في تطور هذه الحقوق ولايزال موجوداً في العديد من أنظمة حق المؤلف, فعبارة Copyright الإنجليزية فهي تتضمن الفعل " copy"ويقابله بالعربية »اَلنسخ« أي نسخ مصنف أصلي وهو فعل لا يجوزأن يقع على الإبداعات الأدبية او الفنية إلا بواسطة المؤلف أو بإذن منه, وتشير عبارة »حقوق المؤلف » إلى مبدع المصنف الفني أي مؤلفه، مثبتة بذلك حكما تقره أغلب القوانين وهو أن للمؤلِف بعض الحقوق المحددة في إبداعه لا يمكن أن يمارسها غيره، ويشار إليها (الحقوق المعنوية) ، مثل الحق في منع إنجاز نسخة مشوهة من مصنفه , أما الحقوق

الأخرى، كحق إنجاز نسخ فيجوز أن يما رسها الغير مثل الناشر بعد حصوله على ترخيص رسمي من المؤلف.
رغم وجود أنواع أخرى للملكية الفكرية، فمن المفيد التعرف على الفرق بين الملكية الصناعية وحق المؤلف وهو الفرق الأساسي بين الإختراعات والمصنفات الأدبية أو الفنية.
ويمكن أن نلخص حقوق المؤلف في مصنفاته الأدبية والفنية كما يلي :
١- حقوق الأداء العام Public Performance Rights (PPR) :حقوق قانونية تمنح للمؤلف لنسخ مصنفاته كعرض فيلم و فيديو للجمهور, ويمكن أن يدير المنتج أو الموزع الحقوق, بموجب تنازل من (المؤلف) عبر ترخيص الأداء العام.
٢- ترخيص الأداء العام.Public Performance License :إتفاقية بين المؤلف - بموجب قانون الملكية- والمستخدم كإتفاقية بين مستخدم الموسيقى ومالك المقطوعة الموسيقية (أغنية) والتي تمنح الإذن للمستخدم بإذاعة الأغنية عبر الراديو أوعبر الإنترنت ويسمى هذا الإذن حقوق الأداء العام وحقوق الأداء .
٣- : حق الاستنساخ الفني والأدبي The right of artistic and literary reproduction
حق إستنساخ العمل الاصلي هو حق أصيل للمؤلف يمكنه التنازل عنه إلى المنتج الذي مول إنجاز المصنفات الفنية والأدبية مقابل عائد مادي محدد .
٤- التراخيص الميكانيكية Mechanical Licenses: على الراغب في تصنيع وتوزيع تسجيلات لمؤلفات الآخرين الحصول على ترخيص ميكانيكي بموجب قانون حقوق النشر يضمن حصول الناشرالموسيقى وكاتب الأغاني على تعويض مقابل استخدام أعمالهم ويعطى هذا الترخيص في أمريكا وكالات الترخيص الميكانيكية الثلاث وكالة Harry Fox (HFA) أو Music Reports Inc (MRI) أو الميكانيكية المطورة حديثًا التراخيص الجماعية (MLC), والرخصة الميكانيكية تعني الحصول على حقوق النسخ المادي

باستمرار ,فالفنانون والمنتجون يعيدون إنتاج المقطوعات الموسيقية منذ بداية صناعة الموسيقى.

٥- رخصة التزامن.Synchronization License (مزج الصورالمتحركة مع الأغنية): ترخيص يمنح إذنًا لمزامنة الأغنية مع الصور المتحركة على الشاشة -

٦- حق التصميم الصناعي industrial design rights : نوع من حماية حقوق الفكرية للأشياء ذات المنفعة البحتة, ويتكون من تكوين شكل أو تكوين نمط أو لون ، أو مزيج من النمط واللون في شكل ثلاثي الأبعاد يحتوي على قيمة جمالية.

٧- : المؤشرات الجغرافية (GIs) geographical indications : حقوق ملكية فكرية تعمل على تحديد منتج إبداعي ناتج من منطقة جغرافية محددة ذات جودة و سمعة

٨- الأسرار التجارية : jurisdictions trade secrets ليس لدى الكثير من الدول أساس دستوري مستقل لتنظيم الأسرار التجارية, ويتم تنظيم الأسرار التجارية بموجب عنصر قضائيً يتطلب وجود صلة بين تجارة الدول والأسرار التجارية, فالأسرار التجارية تحمى في الولايات المتحدة وفق قانون التجسس الاقتصادي لعام ١٩٩٦ كما تقع ضمن اختصاص الولاية القضائية, و نتيجة لقرار صدر عام ١٩٧٤ ، يجوز لكل ولاية أن تتبنى قواعد الأسرار التجارية الخاصة.

ويوجد مكاتب متخصصه للدفاع عن حقوق المؤلف أفراداً أو شركات , ومن ضمنها مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية UK Intellectual Property Office (IPO) الذي يدافع باستمرار عن قدرة الملكية الفكرية (IP) للشركات التي يمتلكونها واستخلاص القيمة منها ، والقدرة على إدارة المخاطر المرتبطة بها , فهو يشجع الشركات على إتباع نهج استراتيجي حول ملكيتهم الفكرية واتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية إدارتهم لإمكانات أصولهم الأكثر قيمة.

ففي عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ أجرى بحوثًا إستطلاعية منهجية عبر الأنترنيت و في فبراير ٢٠١٥ عبر البريد الألكتروني

لتأسيس حس وبصيرة سلوكية لفهم الملكية الفكرية داخل الشركات البريطانية حيث أشرك الأوساط الأكاديمية لتطوير النهج والإبلاغ عن النتائج,وشكلت فرق البصيرة السلوكية والمتخصصون في أبحاث العملاء والإحصائيون فريق المشروع الذين استفادوا من المزيد من السياسات والخبرة التشغيلية من جميع أنحاء الاكتتاب العام.

وأشار التقرير في مقدمته إلى أن النمو الإقتصادي المستدام والمتوازن من أولويات السياسة الاقتصادية للحكومة وأن الملكية الفكرية (IP) هي وسيلة متزايدة الأهمية لدعم النمو.

ويعرض التقرير نتائج المسح الثالث للتوعية بالملكية الفكرية البريطانية الذي تم الانتهاء منه في فبراير - مارس ٢٠١٥.

والهدف من المسح هو إعطاء إشارة عن حالة الوعي بالملكية الفكرية في بريطانيا عبر جميع أحجام الشركات وجميع قطاعات الصناعة البريطانية والذي بدوره سيساعد على استهداف التواصل التجاري عبر المملكة المتحدة.

استبيان IP Awareness استبيان ٢٠١٥ هو استقصاء مستقل تم عبر البريد الألكتروني ولا يمكن مقارنته باستطلاعات الوعي IP السابقة التي تمت عبر الأنترنيت , ويمكن أن نلخص المسح عن حالة الوعي بالملكية الفكرية الصادر في ٢٠١٥ وفق ثلاثة أقسام رئيسية :

قسم معرفة الملكية الفكرية الذي اختبر مدى معرفة المستفتى بالملكية الفكرية.

قسم الإدارة لاكتشاف كيفية قيام الشركات بإدارة الملكية الفكرية داخل مؤسستها .

قسم يركز على مصدر معلومات ونصائح الملكية الفكرية.

تمت صياغة الأسئلة بمدخلات من الزملاء المتخصصين في مجالات الحقوق المختلفة, وتم عرض نتائج كل سؤال ، مقسمة حسب حجم ونوع العمل , وقد أظهر التحليل - الذي إعتمد على إجابات المستجيبين حول مجموعة من الأسئلة- أنه يكتسب مزيدًا

من التبصر في أسئلة محددة ، وفقًا لتوجيهات الزملاء السياسيين داخل الاكتتاب العام.
فالإستطلاع تلقى ٥٠٢ ردًا, يمثل عينة من الشركات المحددة من جميع الأحجام والقطاعات في النتائج أي أن الردود ليست عينة تمثيلية لمجتمع الأعمال , إلا أن النتائج تقدم نظرة ثاقبة علن حالة الوعي بالملكية الفكرية وأنشطة إدارة الشركات ولكن لايجب تعميمها , وقد تم وضع الأسئلة بتوجيهات من خبراء سياسة الاكتتاب في ثلاثة أقسام ؛ (١) معرفة الملكية الفكرية و(٢) إدارة الملكية الفكرية و(٣) مصادر المشورة بشأن الملكية الفكرية.
الإجابات على الأسئلة في جميع مراحل الاستطلاع تعطي نظرة أعمق في أنشطة ومعرفة المستجيبين من المشاركين في عملية الإستطلاع .
وملخص نتائج الإستطلاع كما يلي :

- يعتقد ٩٤ ٪ من المستجيبين أنه من المهم للشركات فهم كيفية حماية الملكية الفكرية الخاصة بهم.
- قامت ٥٢٪ من الشركات المستجيبة بحماية نوع من الملكية الفكرية (إما من خلال حق واحد أو مجموعة).
- يعتقد ٦٥٪ من المجيبين أن اتفاقيات السرية مهمة لحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم, كانت طريقة الحماية هذه هي الأكثر شيوعًا.
- ٧٥ % من الشركات المشاركة في الدراسة ,ليس لها نزاع حول الملكية الفكرية
- ٩٦٪ من الشركات لم تقدر ملكيتها الفكرية.
- لم تعرف ٧٩٪ من الشركات أن إخبار الناس باختراع قبل التقدم بطلب للحصول على براءة اختراع يمكن أن يؤدي إلى طلب غير ناجح.
- ٦٠٪ من الشركات تعلم بأنه يمكن حماية جزء من العمل بموجب حقوق الطبع والنشر دون تسجيله لدى الحكومة.

• ٢٨٪ من الشركات تتحقق من أنها لا تنتهك الملكية الفكرية للآخرين ، وهو نشاط إدارة الملكية الفكرية الأكثر شيوعًا بين المستجيبين.
• أشارت ٢٠٪ من الشركات إلى أنها ترخص ملكيتها الفكرية ، مما يسمح للآخرين باستخدامها مقابل رسوم.
• أقل من ١٠٪ من الشركات توفر تدريب الموظفين على الملكية الفكرية.

ويمكن أن نقول أن ردود أن العينة المستهدفة من الدراسة٥٠٢ فرداً ليست عبثية بل كانت من ممثلي شركات محددة من جميع الأحجام والقطاعات في الإستطلاع .

وفق ذلك فإن التقرير لايعتبر المسح على أنه تمثيل لمجتمع الأعمال البريطاني. لكن النتائج هدفت إلى الحصول على نظرة ثاقبة لقطاع عريض من أنشطة الشركات و المعرفة حول الملكية الفكرية.

المحور الرابع : الدروس المستفادة والإستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الدروس المستفادة : وفق ما ذكر في هذه الأوراق من أسباب وغيرها فإنه يتطلب :

١- تسليط الضوء على دعاوي الأصل والمنشأ المضلله والمتمثلة في الادعاءات الكاذبة ذات الأخطار الكبيرة نتيجة سلوك الشركة المضلل حول منتجاتها فالتحريف ادعاء كاذب ومضلل من طرف إلى آخر ويتطلب الأمر من الدول النامية إيجادآليات وتشريعات قادرة على الحماية القانونية وتفعيل الأجهزة التنفيذية .

٢- رفع الوعي المجتمعي حول الحماية الفكرية , لتعزيز وتحديث قوانين الحماية الفكرية في البلدان النامية لتظل متوافقة مع المعايير الدولية .

٣- إستخدام أدوات وإسترتيجيات وطنية لتعزيز الملكية الفكرية لتحقيق التنمية الشامله وضرورة التحول إلى نظام حماية رقمي فعال عبر شبكة الأنترنيت لدفع عجلة التنمية, والإقلاع عن

إجراءات تسجيل في سجلات ورقية للعلامات التجارية وبراءات الإختراع يدوياً حيث يستغرق التسجيل وقتاً طويلاً , .
٤- ضرورة إيجاد إجراءات ومنصات عبر الأنترنيت للسماح للجمهور بالإعتراض حول تسجيل البراءات والرسوم والنماذج.
٥- ضرورة تجميع الأحكام الفردية في خلاصة وافية تقدم للأفراد المهتمين.
٦- وجود نقص في الخبرة المحلية في الصياغة القانونية لوثائق طلب التسجيل وغالبًا ما يقوم خبراء أجانب بصياغة وثائق البراءات, ولا يوجد فحص موضوعي لطلبات البراءات للتحقق من الجودة, ,و النقص البائن في قانون براءات الاختراع والرسوم يتمثل في إجراء فحص بطريقة شكلية وليس بالمسائل الموضوعية .
٧- نقص في جودة البراءات المسجلة لعدم وجود نظام فحص متعمق قبل التسجيل ,مما يؤدي إلى منح حقوقًا متضاربة لأصحاب ملكية فكرية مختلفين.
٨- عدم وجود تنسيق بين الجهات الفاعلة في الحماية الفكرية في البلدان النامية , فلابد من إصلاح نظام الحقوق الفكرية القائم على التجزؤ والتحول إلى نظام إداري موحد فعال لحقوق الملكية الفكرية.
٩- الافتقار إلى الموظفين المدربين ,والتمويل الضعيف يؤثر سلباً على الوكالات الإدارية, إضافة إلى ضعف التنسيق في الإدارة الجماعية للحماية الفكرية ، وخاصة حق المؤلف في البلدان النامية يمثل تحديًا نتيجة ضعف المشهد التنظيمي

ثانياً : الإستنتاج :Conclusion

وفق الدروس المستفادة آنفاً وتحديات الحماية الفكرية, وعدم القدرة على استغلال إمكانياتها لتعزيز عمليات التنمية الشامله في البلدان النامية , وبعين الراصد الماهر فإننا نجد على المستوى الإقليمي والعالمي ضرورة التأكيد على أن قوانين الحماية الفكرية السائدة غير ملائمة لحماية حق المؤلف وحق أصحاب المصلحة ، وهذا يتطلب من صانعي سياسات صناعة الملكية الفكرية أن

يدركوا بأن العوامل المصاحبة الأخرى حالت دون الحماية الفعالة للملكية الفكرية.

كما يجب أن نؤكد على أن اتباع نهج غير متوازن من خلال التركيز على القضايا القانونية فقط دون النظر إلى الأمور الأخرى ذات الصلة أمر لن يخلق بيئة مواتية لحماية وتعزيز حقوق الملكية الفكرية, كما يجب أن نؤكد على أن إهمال معالجة العوامل المؤثرة الأخرى سوف يؤدي إلى إنتهاك أكثر حدة للقوانين .

وهذا يتطلب إتباع نهج شامل لمعالجة التحديات لضمان فاعلية وظيفة حقوق الإنسان الفكرية كمحرك للابتكار والإبداع وتعزيز التنمية ودعم حقه المبدع في الحصول على قيمة إبداعه وجهده ,فحقه هو حق إلهي يأتي في سياق العدل .

ثالثاً : التوصيات للحالة المصرية والنيجيرية :

١- تقييم الحالة المصرية (القصور والتوصيات) :

أولاً : القصور في التشريعات المصرية حول حماية المصنفات الأدبية والفنية :

يوجد قصور بائن حول حقوق المؤلف\ المصنفات الأدبية والفنية حيث تنص المادة ١٨٤ من القانون رقم٨٢ \ ٢٠٠٢م على إلزام الناشر ومنتجوا المصنفات والتسجيلات والبرامج بإيداع نسخة أو أكثر من المصنف بالمكاتب المخصصة بوزارة التجارة، وحددت عقوبة عدم الالتزام بالإيداع؛ غرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه (عقوبة غير رادعه) ، إضافة إلى عدم إلزام المؤلف بذلك حماية لحقوقه وتجنيبه المنازعات حول حق التأليف وهكذا ضاعت هيبة القوانين وضعفت في تنظيم المجتمعات وحماية الحقوق , فوفق منهجيتنا في الرصد والتقييم فأننا نرى أن قضية إيداع المصنف وتسجيله تحمي حقوق المؤلفين وتحفزهم علي الإبداع والإبتكار وإثراء الدولة بمنتجاتهم الإبداعية

ثانياً : التوصيات في الحالة المصرية :

- ضرورة الإهتمام بالحماية الفكرية لأنها ركيزة لدفع عجلة التنمية الشامله.

- مشاركة أصحاب المصلحة (الخبراء والمنظمات المعنية) في إعداد إستراتيجية الملكية الفكرية، لتحقيق أهدافها ومتابعة تنفيذها وفق مؤشرات قياس الأداء.
- مراجعة وتحديث الأطر القانونية للحماية الفكرية، وخاصة القانون رقم ٨٢ \ ٢٠٠٢، حتى يتوافق مع المستجدات والتطورات الحديثة في هذا المجال.
- رفع الوعي بأهمية الملكية الفكرية لأنها موردا اقتصاديا وثقافيا مهما للدولة.
- قيام النقابات المهنية والمنظمات المجتمع المدني بتفعيل وتوسيع انضمام مصر للاتفاقات الدولية للحماية الفكرية والمنظمات الدولية خاصة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO), وصولاً إلى تعزيزالحماية الفكرية للصناعات الإبداعية، المصرية خاصة ما يتعلق منها بالمحتوى على الإنترنت.
- مراجعة الاتفاقيات الدولية حول حماية الملكية الدولية التي وقعتها مصر، بما يتماشى مع القوانين الوطنية .
- تحفيز وزارة الثقافة لإعداد استراتيجية وإنشاء جهاز قومي للحماية الفكرية .

ثالثاً : استجابة الحكومة المصرية للتحديات التي تواجه حماية الملكية الفكرية:

أدركت مصر قيمة حماية الحقوق الفكرية،لدورها في التنمية الشامله حيث تسهم الصناعات الإبداعية بنحو ٥% من الناتج القومي الإجمالي ،كذلك إستوعبت إمكاناتها الإبداعية والإبتكارية , لذلك استجابت مصرحديثاً لمطالب إنشاء إستراتيجية وطنية وجهاز قومي لمنظومة الحماية الفكرية وفق ما أعلنه رئيس الوزراء في المؤتمر العالمي للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية ، فالإعلان يمثل حلاً لتوحيد الجهات العاملة في هذا المجال .

٢- تقييم الحالة النيجيرية للملكية الفكرية :

أولاً : القصور في التشريعات النيجيرية حول حماية المصنفات الأدبية والفنية :

قوانين الملكية الفكرية السائدة تتمثل في (قانون حق المؤلف لعام ١٩٨٨ وقانون العلامات التجارية لعام ١٩٦٥ وقانون براءات الاختراع والتصميمات لعام ١٩٧٠) كلها تحتاج إلى مراجعة نقدية شاملة لقصورها البائن حتى تتوافق مع حقائق المعرفة والتكنولوجيا الحالية للمجتمع النيجيري .

ثانياً النشاطات النيجيرية : وفي هذا السياق فقد مر مشروع قانون الحماية الفكرية خلال القراءة الثانية للعملية التشريعية ، ومن المؤمل أن يتم سنه بنجاح ويتطلب الأمر عدم التخلي عنه كما حدث سابقاً , واخيراً عُقدت جلسة استماع عامة حول مشروع قانون الحماية الفكرية المقدم من قبل أحد أعضاء الجمعية الوطنية ومشروع قانون آخرللحماية الفكرية قدمته لجنة حقوق الطبع والنشر في المجلس الوطني ومن المتوقع أن تؤدي التعليقات والمواقف المقدمة في جلسة الاستماع إلى مواءمة أحكام هذين المشروعين و تقديم وثيقة قوية لإقرارها قبل نهاية الدورة التاسعة للمجلس ثم إحالتها إلى رئيس الجمهورية للموافقة عليها.

ثالثاً : التوصيات Recommendations: للحالة النيجيرية :

التوصيات التالية تركز على اتباع نهج شمولي لحماية وتعزيز الملكية الفكرية.

- **دعم الجهود والإسراع بتمرير قوانين الحماية التي تمت مراجعتها تشريعياً , حتى لا يعاد فشل الجهود لتعديل قانون حق المؤلف لأن الدورة الثامنة للجمعية الوطنية لم تستطع إكمال العملية قبل انتهاء مدتها.**
- **مراجعة قوانين الملكية الفكرية بالتزامن مع الإصلاحات الدولية حول الملكية الفكرية لتشجيع الاستثمارالأجنبي والامتثال للالتزامات الدولية.**
- **على الوكالات المسؤولة عن إصدار القوانين أن تكون على دراية بالحالة الحالية للقوانين حتى تتجنب تضارب القوانين مع تنمية البلدان الأخرى .**

- يجب تكييف القوانين واللوائح لتلبية الاحتياجات المحلية وصولاً لضمان أن تكون الملكية الفكرية أداة فعالة لدفع التنمية الشامله .
- استخدام التكنولوجيا في الكشف عن المخالفات والإنتهاكات ومراقبة الإستخدامات من خلال تحليل البيانات الموثوقه ولإستخدامها لتقييم وتحديد الاتجاهات وعمل التوقعات من خلال النمذجة التنبؤية.
- تدريب مكثف ومستمر للموظفين ووكالات الإنفاذ للمشاركة الفعالة في مسائل الملكية الفكرية ، كالمنظمة القياسية النيجيرية والجمارك النيجيرية والوكالة الوطنية لمراقبة إدارة الأغذية والأدوية (NAFDAC) ،
- على مالكي حقوق الملكية الفكرية ضمان توفر أعمالهم بتنسيقات تسهل للجمهور الوصول إليها حتى مقابل الدفع عبر الإنترنيت ومنصات البحث.
- على أصحتب المصلحة عمل حملات توعية واسعة بالتنسيق مع الوكالات الحكومية والمؤلفين ومنظمات الإدارة الجماعية ومحامي الملكية الفكرية لأن التوعية ستروج لثقافة الحماية الفكرية .
- من المفضل أن يكون لدى نيجيريا مكتب واحد ومنسق جيدًا للملكية الصناعية / الفكرية لضمان الشفافية وخلق بيئة الملكية الفكرية المنظمة , وسيلعب المكتب دوراً تنسيقياً مع المنظمات الأخرى وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز واستغلال حقوق الملكية الفكرية.
- على الحكومة النيجيرية تشجيع الإستثمار في البحث ، وإنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا ، ومنح تسهيلات مالية أو قروض لمبدعي الملكية الفكرية.

<u>وفي الختام :</u>

يمكن أن نقول أن الملكية الفكرية هي منظومة متكامله وشاملة لتنظيم وإدارة وحماية حقوق أصحاب المصلحة من الإنهاكات

والممارسات السلبية من التزييف وإنتحال الصفة إضافة إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية وسهولة حصول الجمهور على المعرفة والتكنلوجيا وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة .

كما يمكن أن نلخص الدروس المستفادة والتوصيات العامة التالية :

المتعمق بالحماية الفكرية يجد أنه لا بد من تسليط الضوء على دعاوي الأصل والمنشأ المضلله (الإدعاءات الكاذبة تحمل في طياتها أخطاراً مدمرة للإبداع والإبتكار نتيجة سلوك بعض الشركات المضلل حول منتجاتها في سياق خداعها للمستهلك , وبالتالي لابد من وجود آليات قادرة على حماية حقوق أصحاب المصلحة , وكذلك يجد أن سوية الوعي المجتمعي بالحماية الفكرية تحمي بنسبة كبيرة حقوق المؤلفين من الضياع , كما يجد أن التحدي الأكبر للحماية الفكرية يتمثل في في الإفتقار إلى الموظفين المدربين على إدارة وحماية الحقوق الفكرية , وأنهم السبب الحقيقي في صياع حقوق المؤلف المبدع .

التوصيات العامة :

١- إعادة النظر في قوانين وتشريعات الحماية الفكرية بهدف إزالة القصور البائن فيها بما يتوافق مع المعايير الدولية في المجال.

٢- إتباع منهجية التوازن بين المنفعة الخاصة للمؤلف المبدع ومنفعة الجمهور في سهولة الوصول إلى المعرفة وإستخدام التكنولوجيا .

٣- ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة بشكل فعال (الخبراء والمنظمات المعنية) في إعداد الإستراتيجية الوطنية للحماية الفكرية ومراجعة الإتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر في السابق بما يضمن الحقوق الوطنية وفق المعلومات المستجدة .

٤- الإنضمام الفعال إلى الإتفاقيات الدولية الجديدة لضمان الوصول إلى عوائد مالية مقابل الإبداعات الوطنية الفكرية المصرية .

٥- قيام النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني بالتوعية المجتمعية على نطاق واسع لخلق بيئة ثقافية صديقة للحماية الفكرية .
٦- التأكيد أن تكون غرامات إنتهاكات الملكية الفكرية متوافقه مع حجم الارباح التي يكسبها منتحلوا الصفة ومنتهكوا الأعمال الإبداعية للمؤلفين .
٧- إستخدام التكنولجيا كأداة متابعه وللكشف عن الإنتهاكات من خلال تحليل البيانات عبر الأنترنيت والبريد الألكتروني الخاص .
٨- على الحكومات زيادة الإستثمار في الأبحاث حول الملكية الفكرية.

المراجع :

١- تقرير عن حالة الوعي بالملكية الفكرية الصادر عن مكتب براءات الإختراع في المملكة المتحده بتاريخ ٢٠١٥ - مكتب المملكة المتحده للملكية الفكرية UK Intellectual Property Office (IPO) .

٢- المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO

٣- الإستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية في مصر – الخطة التنفيذية .

- Adedapo A (٢٠٢١) Nigeria: Buhari signs plant variety protection act. https://allafrica.com/stories/٢٠٢١٠٥٢٦٠١٧٥.html. Accessed ٨ July ٢٠٢١
- Adewopo A (٢٠١٢) According to intellectual property: a pro-development vision of the law and the Nigerian intellectual property law and policy reform in the knowledge era. NIALS, pp ٦٦–٦٧
- Alguliyev RM, Mahmudov RS (٢٠١٥) Problems of protection of intellectual property rights in the information society. Probl Inf Soc ٢:٥

Google Scholar

- Blakeney M (٢٠٠٤) Enforcement of intellectual property rights: challenges, remedies and public awareness. WIPO/IP/UNI/DUB/٠٤/٧. https://www.wipo.int/edocs/mdocs/arab/en/wipo_ip_uni_dub_٠٤/wipo_ip_uni_dub_٠٤_٧.pdf. Accessed ٨ July ٢٠٢١
- CBN (٢٠٢١) Inflation rates (percent). https://www.cbn.gov.ng/rates/inflrates.asp. Accessed ٩ July ٢٠٢١
- EUIPO-OECD (٢٠١٨) Study on why do countries export fakes? https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/Why_do_countries_export_fakes/٢٠١٨_Why_do_countries_export_fakes_OECD-IPO_report_EN.pdf. Accessed ٩ July ٢٠٢١
- EUIPO-OECD (٢٠١٩) Study on trends in trade in counterfeit and pirated goods. https://euipo.europa.eu/tunnelweb/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/trends_in_trade_in_counterfeit_and_pirated_goods/tren

ds_in_trade_in_counterfeit_and_pirated_goods_en.pdf. Accessed ٩ July ٢٠٢١

- European Commission (٢٠٢١) Report on the protection and enforcement of intellectual property rights in third countries. Brussels, ٢٧ April ٢٠٢١. SWD (٢٠٢١) ٩٧ final. https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/٢٠٢١/april/tradoc_١٥٩٥٥٣.pdf. Accessed ٢٢ Dec ٢٠٢١
- Holyoak J, Torremans P (١٩٩٨) Intellectual property law, ٢nd edn. Butterworths, London, p ٢٥

Google Scholar

- Itanyi N (٢٠١٦) Towards combating intellectual property infringements in Nigeria: successes, challenges and prospects.

The Nigerian Law Journal ١٩(١):١٢٠–١٣٤. https://www.researchgate.net/publication/٣١٣٠٦٥٤٧٣_Towards_Combating_Intellectual_Property_Infringements_in_Nigeria_Successes_Challenges_and_Prospects. Accessed ٢٨ July ٢٠٢١

- Itanyi N (٢٠١٨) Enforcing intellectual property rights in Nigerian courts. Law Dev Rev ١١(٢):٦٢٧–٦٤٥

Article Google Scholar

- Jain SC (١٩٩٦) Problems in international protection of intellectual property rights. J Int Mark ٤(١):٩–٣٢

Article Google Scholar

- Luden I (٢٠٢٠) Stripe acquires Nigeria's Paystack for $٢٠٠M+ to expand into the African continent. https://techcrunch.com/٢٠٢٠/١٠/١٥/stripe-acquires-nigerias-paystack-for-٢٠٠m-to-expand-into-the-african-continent/. Accessed ٨ July ٢٠٢١
- Mgbeoji I (٢٠١٢) Bio-cultural knowledge and the challenges of intellectual property rights regimes for African development. Dalhous Law J ٣٥(٢):٣٩٧–٤٢٤

Google Scholar

- Mingaleva Z, Mirskikh I (٢٠١٣) The problems of legal regulation and protection of intellectual property. Procedia Soc Behav Sci ٨١:٣٢٩–٣٣٣

Article Google Scholar

- Nwogu MIO (٢٠١٤) The challenges of the Nigerian Copyright Commission (NCC) in the fight against copyright piracy in Nigeria. Glob J Politics Law Res ٢(٥):٢٢–٣٤

Google Scholar

- Olurounbi R (٢٠٢١) Nigeria unemployment rate rises to ٣٣٪, second highest on global list. https://www.bloomberg.com/news/articles/٢٠٢١-٠٣-١٥/nigeria-unemployment-rate-rises-to-second-highest-on-global-list. Accessed ٩ July ٢٠٢١
- Oyefeso VA (٢٠٢١) Federal government poised to reform copyright system, presents bill for copyright act amendment. https://copyright.gov.ng/federal-government-poised-to-reform-copyright-system-presents-bill-for-copyright-act-amendment/. Accessed ٨ July ٢٠٢١
- Phillips J, Firth A (٢٠٠٠) Introduction to intellectual property law, ٤th edn. Butterworths, London, p ٤

Google Scholar

- PWC (٢٠١٩) Impact of intellectual property infringement on businesses and the Nigerian economy. https://www.pwc.com/ng/en/assets/pdf/ip-infringement-ngr-economy.pdf, p ٣
- Rosenbaum B, Reilly H, Widmer M (٢٠١٧) Protecting intellectual property rights: challenges, opportunities, and solutions. Deloitte